



تقارير شبكة شمس لمراقبة انتخابات مجلس النواب
التقرير الاولي لمراقبة التصويت العام

جمهورية العراق - 2021

خلفية عن مراقبة الانتخابات البرلمانية العراقية 2021

مر العراق منذ سنة 2005 بعدة تجارب انتخابية وكان لشبكة شمس دور فاعل في مراقبة الانتخابات كواحدة من أبرز مؤسسات المجتمع المدني العراقي، وتجلت مساهمتها في دعم شفافية ونزاهة الانتخابات من خلال برامج المراقبة والتقارير التي اصدرتها اضافة الى مقترحاتها وآراءها في اجراءات العمليات الانتخابية. بالنسبة للانتخابات البرلمانية العراقية لسنة 2021 فقد قامت شبكة شمس بتهيئة برنامج عمل لمراقبة الدورة الكاملة للانتخابات العراقية والذي تم تنفيذه بالجهود الذاتية للشبكة والمنظمات الأعضاء فيها. وبدعم جزئي من قبل كل من السفارة الفرنسية والهولندية ومؤسسة (Konrad-Adenauer-Stiftung) وشبكة الانتخابات في العالم العربي (ENAR). قامت شبكة شمس ومن خلال مراقبها وخبرائها ومستشاريها بإصدار تقارير عن العملية الانتخابية بمراحلها كافة، كإسهام من الشبكة في نزاهة وشفافية العملية الانتخابية تقدم تقريرها الاولي عن مراقبة التصويت العام.

الموجز التنفيذي

شكلت شبكة شمس لمراقبة الانتخابات خمس مكاتب تنسيق إقليمية للإشراف على عملية مراقبة انتخاب مجلس النواب في محافظات العراق كافة في دوائرها الانتخابية ال (83). جذبت الشبكة لكل دائرة انتخابية (35) مراقباً ميدانياً موزعين على المراكز والمحطات الانتخابية. وتم تسمية قائد فريق لكل عشرة مراقبين، مع منسقي المحافظات، إضافة الى المنسقين الإقليميين. وتجاوز بذلك عدد مراقبي الشبكة ثلاثة الاف مراقب ليوم الاقتراع العام، إضافة الى المراقبين طويلي الأمد ومراقبي الحملة الانتخابية ومراقبي وسائل الاعلام. أقيمت دورات تدريب هرمية وأفقية حول المبادئ العامة وقواعد السلوك والإجراءات وكيفية المراقبة واستمارات المراقبة الورقية والالكترونية مع توفير دليل مفصل ودليل مختصر لكل المراقبين. أجريت عملية التصويت العام لانتخاب مجلس النواب يوم 2021/10/10، بعد ان استكملت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات استعداداتها، عقب توفير الإطار القانوني للعملية، وتحديث سجل الناخبين بايومترياً، وتسجيل المرشحين، والبدء بالحملة الانتخابية، وصولاً الى يوم التصويت العام. انتشر مراقبو الشبكة على المراكز الانتخابية المخصصة للتصويت العام، واتبعت آلية جمع المعلومات بطريقة الكترونية حديثة عبر تطبيق خاص بالشبكة على الانترنت، مع توفير مركز اتصالات للتواصل مع المراقبين الذين يفقدون شبكة الانترنت، او يمنعون من استخدام هواتفهم الذكية داخل المراكز. تحتفظ الشبكة بالسجل الالكتروني لاستمارات المراقبين، مع المعلومات الشخصية ومكان المراقبة. أصدرت الشبكة أربعة تقارير مختصرة يوم الاقتراع العام، وتقريراً اولياً يوم الاقتراع الخاص، وتقدم تقريرها الاولي لعملية التصويت على ان تقدم تقريرها النهائي بعد تصديق النتائج.

المبادئ العامة:

انتخابات حرة ونزيهة: اجريت عملية انتخاب مجلس النواب العراقي المبكرة قبل سنة الاستحقاق. البرلمان ينتخب في انتخابات حرة على اساس المساواة وسرية الاقتراع، وتشرف على الانتخابات هيئة مستقلة هي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، في اطار قانوني يستند الى الدستور العراقي وأنظمة المفوضية.

حق التصويت: يحدد الدستور والقوانين بوضوح الأهلية القانونية للمواطنين للتصويت في الانتخابات ومنها اكمال الثامنة عشرة من العمر والشروط الواجب توفرها لممارسة الحقوق المدنية والسياسية. يحق لكل ناخب ممارسة حقه على قدم المساواة مع الآخرين ويكون لصوته وزن يعادل وزن صوت الآخرين. تتولى جهة محايدة تسجيل الناخبين وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

الحق في الترشح، والانتماء لتنظيم سياسي، والقيام بحملة انتخابية: يتمتع العراق بحرية الفرد قانوناً في الترشح والانتماء لتنظيم سياسي والقيام بحملة، ويضمن الدستور والقوانين هذا الحق، لكن تشوب ممارسة هذا الحق

اجراءات بعضها أمنية، وبعضها الآخر ضغوط وتهديدات من قبل أحزاب السلطة او بعض أجهزة الدولة، يصل بعضها الى ممارسة العنف الانتخابي

الحق في التعبير عن الآراء السياسية دون تدخل: تميزت حملة الكيانات السياسية في هذه الانتخابات بحرية أكبر في التعبير عن الآراء السياسية وطرح البرامج الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، الا ان (اسقاط المقابل) شخصياً وليس فكرياً ما زال ملازماً لحمات الكيانات السياسية في أكثر الاحيان بدلا عن الترويج لبرنامجها، في دليل على عدم نضج أغلب حملات الكيانات السياسية حتى الآن

الحق في التنقل بحرية من أجل تنظيم حملة انتخابية: بخلاف حالات محددة وموثقة، توفرت حرية التنقل للمرشحين وللكيانات السياسية لتنظيم الحملات الانتخابية، وان تجاوزت هذه الحرية أحياناً القانون وتعدت على حرية الآخرين. وتمت ملاحظة تعطيل تطبيق القانون أحياناً لمصلحة بعض الحملات الانتخابية، فقد تغاضت الجهات المسؤولة عن تعطيل السير في الشوارع العامة واستغلال مؤسسات وأموال الدولة في الحملات، واستغلال الاطفال، وخرق قوانين المرور، والبلديات، والبيئة

الحق في فرصة متساوية للوصول الى وسائل الاعلام: تمتاز الكيانات السياسية الكبرى بامتلاكها مؤسسات اعلامية ضخمة من فضائيات وصحف واذاعات ومواقع الكترونية، بينما تفتقر الكيانات الصغيرة واغلب المرشحين المستقلين لهذه الامكانيات، ويعتبر عدم تنفيذ ما نص عليه القانون لحجم الانفاق على الحملات الانتخابية واحداً من أهم نواقص العملية، حسب المعايير الدولية

الحق في الحماية القانونية: يضمن الدستور العراقي، الحماية القانونية للفرد لضمان حصوله على حقوقه السياسية والانتخابية. وتتمتع السلطة القضائية باستقلالية في عملها، بشكل عام، لضمان هذه الحماية. لا يمكن انكار أنه مازالت هناك حالات من الاعتداء على هذه الحماية من قبل بعض الاجهزة الأمنية، واشخاص متنفذين في الحكومة أو الأحزاب.

حق المرشح في ضمان أمنه: تمتعت الانتخابات الحالية بميزة نسبية لتوفر الأمن، وشيوع السلم الأهلي على نطاق واسع، وتطور تعامل الأجهزة الأمنية نسبياً، بشكل أدى الى الحد من الاعتقالات غير القانونية. غير أن تداخل عمل الاحزاب الحاكمة مع عمل الأجهزة الأمنية للدولة يؤثر أحياناً على قراراتها، سجلت حالات من العنف الانتخابي على بعض المرشحين، واعتداءات على مقر الكيانات وحملاتها، سجلت ضد مجهولين، ولم يتم رصد ممارسة ممنهجة من قبل الاجهزة الأمنية بشكل رسمي ضد الكيانات والمرشحين.

أبرز الملاحظات عن يوم الاقتراع العام

1. تدني نسبة المشاركة، مقارنة بالانتخابات التي جرت بعد التغيير.
2. تزعزع ثقة الناخب باستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية العد والفرز السريع، لأسباب تتعلق بما يتم ادعاؤه من الكيانات السياسية بإمكانية معرفة الى من يصوت الناخب، ودقة البيانات الصادرة من الاجهزة، الى حد الاتهام بالتلاعب بالنتائج.
3. تعطل اجهزة التحقق واجهزة العد والفرز السريع لأكثر من مرة وفي أماكن متعددة، وتأخر اصلاح الاجهزة الى ساعات أحياناً.
4. استمرار حملات الكيانات السياسية وأحياناً بالقرب او داخل المراكز.
5. استخدام المال السياسي بصورة واسعة، وأحياناً ممارسة الضغوط من قبل الاحزاب ذات النفوذ، للحصول على اصوات الناخبين بأي شكل او وسيلة.
6. صعوبة الوصول الى محطات الاقتراع من قبل ذوي الاحتياجات الخاصة.
7. ضعف الوعي الانتخابي، وضعف معرفة تقنية التصويت الجديدة، سواء من قبل كوادر المحطات أو الناخبين.
8. تفاوت مستوى معرفة وخبرة العاملين في المراكز والمحطات الانتخابية، مما يؤثر الى خلل في عملية التوظيف والتدريب.

الافتتاح (7:00 صباحاً)

	2207	عدد محطات الاقتراع التي تمت مراقبتها ووصلت النتائج منها
10.78 %	238	عدد محطات الاقتراع التي (لم تفتح) بالوقت المحدد الساعة 7:00 صباحاً؟
11.5 %	254	عدد المحطات التي شهدت مشاكل تقنية مرتبطة بأجهزة التحقق وتسريع النتائج اثناء الافتتاح
9.24 %	204	عدد المحطات التي شهدت استبعاد مراقب أو وكيل مرشح من محطة الاقتراع في الافتتاح

الاقتراع ظهراً (12:00 ظهراً)

	1585	عدد محطات الاقتراع التي تمت مراقبتها ووصلت النتائج منها
6 %	95	عدد المحطات التي شهدت استبعاد مراقب أو وكيل مرشح من محطة الاقتراع
10.85 %	172	عدد المحطات التي شهدت ادخال او استخدام هواتف ذكية اثناء الاقتراع
3.22 %	51	عدد المرّات التي قام بها الناخبون بالتصويت بدون وثيقة هوية رسمية
31.8 %	504	عدد المرّات التي تمّ فيها تعليق عملية الاقتراع رسمياً
2.77 %	44	عدد المرّات التي تم فيها خرق سرية الاقتراع (اقتراع جماعي، اقتراع خارج المعزل، تواجد اشخاص غير الناخب خلف المعزل باستثناء حالات المساعدة القانونية، تواجد اشخاص غير مرخص لهم داخل المحطة)

الاقتراع عصرأ (4:00 عصرأ)

	1494	عدد محطات الاقتراع التي تمت مراقبتها ووصلت النتائج منها
4.95 %	74	عدد المحطات التي شهدت استبعاد مراقب أو وكيل مرشح من محطة الاقتراع
14.19 %	212	عدد المحطات التي شهدت ادخال او استخدام هواتف ذكية اثناء الاقتراع
41 %	613	عدد المرّات التي قام بها الناخبون بالتصويت بدون وثيقة هوية رسمية
26.5 %	396	عدد المرّات التي تمّ فيها تعليق عملية الاقتراع رسمياً
15 %	224	عدد المرّات التي تم فيها خرق سرية الاقتراع (اقتراع جماعي، اقتراع خارج المعزل، تواجد اشخاص غير الناخب خلف المعزل باستثناء حالات المساعدة القانونية، تواجد اشخاص غير مرخص لهم داخل المحطة)
32 %		نسبة المشاركة

الاطلاق (6:00 مساءً)

	1309	عدد محطات الاقتراع التي تمت مراقبتها ووصلت النتائج منها
1.68 %	22	عدد محطات الاقتراع التي لم تغلق في الوقت المحدد (الساعة 6 مساءً)؟
10.7 %	140	عدد المحطات التي شهدت استبعاد مراقب أو وكيل مرشح من محطة الاقتراع
12.15 %	159	عدد محطات الاقتراع التي لم يسلم فيها مدير المحطة شريط النتائج الى وكلاء المرشحين والمراقبين
2.22 %	29	عدد محطات الاقتراع التي اعترض فيها احد على النتائج المعلنة
9.79 %	128	عدد محطات الاقتراع التي رصد فيها تعطيل في جهاز العد و الفرز السريع
38 %		نسبة المشاركة

- 1- تتعرض المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بحكم مهامها المفصلية في العملية الديمقراطية، الى ضغوط وتدخل من قبل الكيانات السياسية والجهات المنتفذة، الا أنه بصورة عامة استطاعت المفوضية أن تواجه قدراً كبيراً من الضغوط، وأدارت العملية الانتخابية حتى الآن بأقل قدر من محاولات تحريف إرادة الناخب، نوصي بموقف دولي داعم لعمل المفوضية، خصوصاً من قبل الأمم المتحدة، لمنع تدخل الاطراف بصورة غير قانونية، للحيلولة دون تحريف مسار العملية الديمقراطية.
- 2- بالرغم من وجود بعض التقدم في الا أن حجم حملة تثقيف الناخبين لم يكن بمستوى متطلبات العملية، ويدل على تواضع المستوى العام للوعي الانتخابي، نوصي المفوضية ومؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني بتكثيف حملات تثقيف الناخبين مستقبلاً، سواء في آليات التصويت، أو في بناء شخصية الناخب الديمقراطية لمعرفة حقوقه ولاختيار الأفضل.
- 3- هناك عوائق قانونية وسياسية ولوجستية تعترض مشاركة النازحين والمغتربين والاقليات في العملية السياسية، ولجأت المفوضية الى الغاء تصويت الخارج، وهو ما يحرم عدد كبير من الناخبين من حقهم الدستوري، نوصي بتطوير نظام التصويت الإلكتروني لتسهيل تصويت الناخب العراقي في أي مكان من العالم، والحفاظ على صوته وقراره، وضمان حقه وفق الدستور.
- 4- اعتمدت المفوضية التكنولوجيا الحديثة في انتخابات مجلس النواب، ويخشى أن الكيانات السياسية الكبيرة التي قد تتضرر من هذه التقنية اتخذت اعمالاً تؤدي الى تعطيل الاجهزة، او تجاوز مبدأ سرية التصويت في مناطق نفوذها، نوصي بأن تتخذ المفوضية اجراءات رادعة بحق أي تلاعب، وكذلك تكثيف المراقبة على المراكز والمحطات الانتخابية.
- 5- نوصي بضمان المشاركة السياسية الفعالة للنساء في العملية الديمقراطية، ومنع التجاوز على المرشحات، وضمان حق الناخبات بالإدلاء بأصواتهن بحرية بعيداً عن الضغوط والعنف من قبل العائلة او العشيرة او الحزب او الجهات المنتفذة.